أ.د. أسعد السحمراني
أستاذ العقائد والأديان في كلية الإمام الأوزاعي-بيروت

دراسات ومقالات

# التقريب بين المذاهب الإسلامية ودور العلماء

**تمهيد:**

الإسلام الرسالة الخاتمة للوحي الإلهي الى الثقلين المكلفين بالعبادة: الإنس والجن، قامت على أساسين مكينين هما: "عقيدة التوحيد، وتوحيد الكلمة". لكن ذلك لم تكن فيه مصادرة لقاعدة أخرى توافق الفطرة عند الإنسان هي: إحترام التنوع والتعدد. فالوحدة بين المسلمين أصّل لها الإسلام وهي تقترن باحترام الآخر فقهاً وفهماً ومذهباً في الصف الإسلامي، كما أن هذه الوحدة تقرّ بالآخر غير المسلم وفق أسس ناظمة للعلاقات، وثوابت يقوم عليها العيش المشترك.

إن الوحدة أصل ودوامها مرتبط بمقدار عمق الإيمان والإعتصام بالله تعالى والطاعة له سبحانه، وفي الآية الكريمة: "واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا". فهذا الإعتصام بحبل الله المتين يشكل سبيل نجاة من الإنحرافات والمعاصي، وبالمقابل كان الوعيد والتحذير من الفرقة فهي سبيل إنهيار وتراجع، بينما الوحدة بوابة الى رحاب العزة والإنتصار، ومن حلّ بهم داء الفرقة والإنقسام يكونون ممن بَعُدت بهم الشّقّة عن السبيل القويم. قال تعالى: "إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً لست منهم في شيء إنما أمرهم الى الله ثم ينبّئهم بما كانوا يفعلون".

والوحدة بين أتباع الإسلام التي لا مكان فيها للخصام أو التنازع بين المؤمنين

بعقيدة واحدة، وذلك ضرورة يمليها الدين والواقع والدعوة وحماية المقدسات والأوطان والحرمات، والوحدة لا مصادرة معها لما فطر الله تعالى عليه الإنسان حيث التفاوت في القدرات والأفهام والميول والمقاصد، وكل ذلك له أثره في توليد التغيّر والإختلاف في الفقه، وهو الأساس في تعدد المذاهب، وقد أكدت أمر مشروعية الإختلاف الآية الكريمة: "لو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ولا يزالون مختلفين".

وإذا راجع المتابع التاريخ الإسلامي بشأن الإقرار بالتنوع، وحق الإختلاف يجد الكثير من الوقائع التي تؤكد قاعدة التنوع؛ منها ما حصل بين الخليفة العباسي أبي جعفر المنصور، والإمام مالك بن أنس. كان الإمام مالك بن أنس فقيهاً ومحدثاً، وقد كان أول من قام بجمع الحديث النبوي في كتابه المشهور: "الموطأ"؛ فقد عرض عليه الخليفة أن يتم نسخ الموطأ في عدد من النسخ توزع في الأمصار ويُحمَل المسلمون عليه، فأجاب الإمام مالك: إن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله قد تفرقوا في الأمصار، وعند كل منهم علم، وليس من الرأي أن يُحمل الناس على كتاب ما إلا كتاب الله.

**ضوابط التقريب:**

إن السنوات الأخيرة شهدت حالة فيها مبالغة لجهة طرح موضوعات الحوار، حيث يجد المتابع للكتب والمقالات والمؤتمرات والمحاضرات عناوين مثل: حوار الأديان- حوار الحضارات- حوار الثقافات- التقريب بين المذاهب- الحوار الإسلامي- الحوار الإسلامي المسيحي....إلخ.

وقد طرحت هذه العناوين تحت تأثير أحداث محلية أو عالمية صغرى أو كبرى تركت آثاراً بالغة وخسائر كبرى في البشر والحجر، ومن الأسباب ظواهر التعصب والفئوية التي وصلت عند بعض المجموعات الى حد العنصرية؛ مما أسهم في تهديد الوحدة الوطنية في أكثر من بلد في العالم.

هذا السياق فرض نفسه على المسلمين حيث برزت حالات تعصب وطروحات مذهبية استحضرت بعض المحطات التأريخية، أو نبشت من التراث بعض الموروثات الميتة، وتغافل هؤلاء عن الأصل وهو الوحدة، وقدموا هذه التعصبات الرديئة على التزام وحدة الصف التي وجه اليها الإسلام حفظاً لوحدة المؤمنين، وكي يتمكن المجتمع

بالوحدة من القيام بالواجب الدعوي الرسالي، والإعداد للمواجهة والمقاومة لكل غاصب ومحتل أو طامع.

إن اللقاء الإسلامي الجامع أو ما يسمى التقريب بين المذاهب الإسلامية يحتاج قاعدتين رئيسيتين تشكلان الضابط لمسار التقريب هما:

١- الإقرار بالتنوع ورفض الإلغاء: قد يظن بعضهم أن التقريب يقصد به التحاق المسلمين جميعاً بمذهب واحد، أو أن يكونوا تحت عباءة قيادة سياسية أو دينية من مذهب معين، وهذا المفهوم يخالف الحقيقة. فالإسلام الذي دعا المؤمنين به الى وحدة الصف والتعاون والتآزر ونبذ الفرقة والإنقسام دعا كذلك الى العيش الكريم مع أهل الكتاب التزاماً بالكلمة السواء بين الجميع، التي هي الإيمان بالله الواحد سبحانه وتعالى، هذا الدين الحنيف لا يستقيم فيه التزام مسلم يدعو الى الكلمة السواء مع أهل الكتاب، وتجده من جهة أخرى يعبث بوحدة المسلمين تفكيكاً وتخريباً كما يعبث الصغير بدميته.

إن التنوع فطرة وحقيقة، ولا يصح لأحد أن يخالف ذلك، كما أن الوحدة والتقريب لا يعني أن ندعو شخصاً من مذهب كي يدخل في مذهب آخر.

وليس المطلوب للتقريب أن يتحول الشيعي الى سني، ولا أن يتحول السني الى شيعي، هذا رغم أنه من حق المسلم أن يعتمد أي مذهب فقهي من المذاهب المعلومة.

والضابط هنا هو ما حدده محمد المدني الأمين العام المساعد لجماعة التقريب بين المذاهب الإسلامية التي تأسست في القاهرة عام ١٩٤٧، والذي حدد مهمة جماعة التقريب بين المذاهب الإسلامية قائلاً: "وتدعو الى كلمة سواء بين جميع المسلمين في مختلف شعوبهم وطوائفهم، وأن يكونوا لدينهم، لا لمذهبهم. وأن يحفلوا بالأصول الجامعة، لا بالفروع والخلافات المقطّعة، وأن ينسوا العداوات، ويتخففوا من العصبيات، ويدركوا أن العالم لا ينتظرهم، وأن الله لا يقبل عن التخلف معذرتهم.

وليس من غايتنا أن يترك السني مذهبه، أو الشيعي مذهبه، وإنما نريد أن يتحد الجميع حول الأصول المتفق عليها، ويعذر بعضهم بعضاً فيما وراء ذلك، مما ليس شرطاً من شروط الإيمان، ولا ركناً من أركان الإسلام، ولا إنكاراً لما هو معلوم من الدين بالضرورة".

عندما قصر بعض المعنيين في الإجتهاد والتجديد الفقهي ضمن قاعدة هي: "التمسك بالأصل ومسايرة روح العصر" انتشر الجمود، وبات عدد غير قليل يقدس التراث بدل أن يقدره، ويتشبث بالماضي دون حضور في الواقع ولا استشراف للمستقبل، كل ذلك ولّد قبيلاً من محدودي الأفق الذين تمسكوا بالجزئيات وأهملوا الكليات، وقدموا المذهب على الدين.

الحل بالإنطلاق من مسلمة هي التنوع والإقرار بالآخر وحق الإختلاف الذي أجاز التعددية مع رفض الخلاف الذي يقود الى النزاع والتخاصم.

٢- إن دعوة التقريب بين المذاهب الإسلامية، والعمل لوحدة إسلامية راسخة إنما هي محاربة للفتن والخصام والنزاعات، وليست هذه الوحدة موجهة ضد غير المسلمين لأن الإسلام دين الرحمة، ورسالته نشر السماحة والخير والحق والعدل، ولا مكان في رحاب الإسلام لشيء اسمه عنصرية أو فئوية، ولا لأي شكل من أشكال التعصب.

إن الإنتشار الإسلامي الأساسي يتمركز في قارتي آسيا وأفريقيا، وهو في مواقع متصلة جغرافياً، وقد أطلق الإستراتيجيون على العالم الإسلامي إسم: "القارة الوسيطة"، وبذلك فإن صيغة وحدوية في العالم الإسلامي تئد الفتن وتوحد الصفوف تولد استقراراً في القارة الوسيطة، وهذا يساعد على نشر الإستقرار في العلاقات بين الأمم وبين أتباع الديانات، ويسهم في وقف السعي المسعور لأحادية قطبية تنفرد من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم، وهذا أمر لن تسلم به الأمم، ولكن نتيجة لهذا التطلع غير المشروع طرح الأمريكي بكل إعلانية دونما احترام للشعوب وللأمم سياسته العبثية التي سماها: الفوضى الخلاقة. هذه الفوضى تحصل عند النزاعات الطائفية أو المذهبية أو العرقية، وهنا يأتي دور الوحدة والتقريب بردع سياسة الفوضى الخلاقة لتكون الوحدة التي تؤمن عيشاً كريماً بين الجميع، هذه هي دعوتنا الوحدوية وهذا هو مفهومنا للتقريب بين المذاهب الإسلامية فلا مكان للمتعصبين ونهازي الفرص والمرتزقة بين العاملين لصالح مشروعات الأمة ومقاصدها، دعوة الوحدة والتقريب عمادها ما جاء في الآية الكريمة: "قل يا أهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم ألاّ نعبد إلا الله"؛ ومع الأمم جميعاً نداؤنا: تعالوا الى عالم تسوده الحرية، ويسوده العدل لنؤسس لعلاقات مستقرة ولا يكون ذلك ما دام هناك أرض محتلة أو مقدسات مستباحة أو حقوق مغتصبة.

**العلماء والتقريب:**

ورد في الحديث النبوي الشريف: "العلماء ورثة الأنبياء". فالعلماء هم المؤتمنون على الفقه والفكر والتوجيه والتربية وهم أهل الإجتهاد، وهم القائمون بالإكتشاف والإبتكار والإبداع، والعلماء منارات يشكلون القدوة لسائر أفراد المجتمع.

تأسيساً على ما تقدم يكون العلماء مرجعية أهل الأمة على مختلف مستوياتهم ومواقعهم وانتماءاتهم، وبشأن التقريب بين المذاهب الإسلامية تتمحور مهماتهم بما يلي:

١- إن العالِم عالِمٌ إسلاميّ، واهتماماته يجب أن تنطلق من الكليات، ومن حاجات مجتمع الأمة، وهذا يعني أن العالِم وإن كان مختصاً بفقه مذهب معين إلا أن مساره العلمائي يجب أن يخرج من مستوى فقيه حزب أو فئة أو جماعة معينة ليكون عالماً وفقيهاً للأمة وللإسلام. عند هذا المستوى يكون على العالِم أن يراجع الأشياء في مصادرها الأصلية ليقارن ويذاكر وبعد ذلك يفضّل ويرجّح. فالتعصب يتولد من الطائفية والتعصب لمجموعة أو لمرجع أو لحاكم حيث يبدأ المتعصب بتطويع فقهه إرضاء لما أو لمن يتعصب له. علماؤنا العاملون للتقريب مطالبون أن ينبذوا الطائفية فهي مرض فتّاك وأن يخرجوا الى رحاب الإسلام بسماحته.

٢- العلماء في الفقه والإجتهاد يعملون لتحقيق مقصد الشارع، وذلك يكون بالتزام المنهج الوسط. وقد قال أبو اسحق الشاطبي في كتابه "الموافقات في أصول الشريعة": "المفتي البالغ ذروة الدرجة هو الذي يحمل الناس على المعهود الوسط فيما يليق بالجمهور، فلا يذهب بهم مذهب الشدة، ولا يميل بهم الى طرف الإنحلال.

والدليل على صحة هذا أنه الصراط المستقيم الذي جاءت به الشريعة، فإن.... مقصد الشارع من المكلف الحمل على التوسط من غير إفراط ولا تفريط، فإذا خرج عن ذلك في المستفتين خرج عن قصد الشارع، ولذلك كان ما خرج عن المذهب الوسط مذموماً عند العلماء الراسخين".

فالوسطية هي هوية الأمة كما جاء في الآية الكريمة: "وكذلك جعلناكم أمة وسطاً". وكل غلو فيه ميل وانحراف أو تطرف بأي اتجاه يتناقض مع الوسطية، وبالتالي ينحرف بصاحبه عن موقع العلمائية.

٣- أن يعمل العلماء على الإزدياد من العلم والمعرفة، وتوسيع المدارك، وقبول التنوع تمهيداً لتنشيط حركة الإجتهاد في صفوف العلماء بعد امتلاك الأهلية، وأن تتوقف عملية التقليد والجمود التي أنتجت التعصبات الموجودة، هذا مع الإقرار بقاعدة هي: "التمييز بين الإجتهاد وبين الفتيا"، فالفرد من حقه الإبداع والإجتهاد وأن يتقدم بآرائه ومواقفه وإبداعاته، ولكن هذه الإجتهادات شيء والفتاوى شيء آخر، واليوم - حيث التقدم والتشابك بين الأمور- بات الواقع يفرض الذهاب الى إصدار الفتاوى عن المجامع الفقهية التي تضم في عضويتها عدداً من العلماء المتنوعي الإختصاصات، ففتيا المؤسسات تبقى أكثر مقاربة للحقيقة وأكثر صوابية من فتيا الفرد مهما بلغ من العلم والخبرة والدراية، ويلحق هذا الأمر ملاحظة هي: أن واجب العلماء أو بعضهم أن يتوقفوا عن التسرع في طرح الموقف الفقهي، وعدم التعصب للرأي، وأن لا يعجب أحد بما هو عليه، وأن يتحدث على أن الأمور احتمالية ظنية ما دام مصدرها بشري، وأن لا يظنن أحد بأنه امتلك ما هو جامع مانع، وقد كان لطيفاً قول أبي حنيفة في هذا الباب: "رأينا صواب يحتمل الخطأ ورأي غيرنا خطأ يحتمل الصواب".

٤- إن حركة التقريب بين المذاهب تحتاج أن يراجع العلماء معارفهم عند كل موقف أو حدث أو أمر طارئ على أن تكون هذه المعارف من المصادر الأصلية للمذاهب عموماً كي يوازن العلماء بين الفقه ومذاهبه المتنوعة تمهيداً للترجيح، وهذا يستلزم أن يتجنب العلماء منهج حصان العربة الذي يضعون له ستاراً من الجلد على طرفي رأسه كي لا يرى الأشياء إلا من اتجاه واحد فهذا المسلك يجعل الفهم سطحياً ومحدوداً، ويجعل العالم مقبولاً ضمن فئة أو مجموعة بدل أن يكون أوسع تأثيراً، وحين يعرض العالم فقهه عليه أن يطرح المواقف من منابع متعددة ليوسع الخيارات أمام المتابعين له، وكي يتمكن من استيعاب الجلساء واستمالة الجميع.

٥- إن كتب التراث عند جميع المذاهب الإسلامية سواء أكانت في الفقه أو في التاريخ أو سواهما تحوي ما يترك آثاراً سلبية في العلاقات بين المسلمين وهذه يصح أن نسميها موروثات ميتة نرى دعاة الفتنة يعمدون الى نبشها واستغلالها عند كل منعطف كي يساندوا شيطان الإنس ممن يتآمرون على الأمة لتفتيت وحدتها، ونشر الفرقة والإنقسام، والأمر في المعالجة يحتاج أن تتضافر الجهود لتنقية هذه الكتب من كل ما يؤذي أي طرف من الأطراف، أو ينال من أية شعيرة من الشعائر أو من أحد الرموز

عند مذهب أو من مكان مقدس أو محل تقدير عند أحد، وهذا يدخل ضمن قاعدة سد الذرائع، ولكن هذه التنقية للتراث تحتاج مع العلماء الى الأفراد الى جهود جماعية أي تتكون لجان لهذه الغاية، وأن تتوافق المرجعيات على وضع الأسس المعيارية التي تقاس عليها الأشياء، وأن يتم تحديد القواعد الضابطة لهذا العمل والتعامل مع التراث.

**المؤسسات ومهمات التقريب:**

إن التحديات المعاصرة بمختلف أنواعها، ومنها النوازل والمستجدات، وقد أضيف لها تهمة الإرهاب التي يلقيها زوراً على الإسلام الأمريكي وبعض الغرب، زد على ذلك حالات الداخل التي يثيرها بعض المغالين والفئويي الإتجاه والمفاهيم، كل هذه الأمور تجعل موضوع التقريب ومعالجة الأمور يتجاوز الأفراد، وقدرتهم على التصدي لمواجهة الإستحقاقات الى طرح الحاجة للمؤسسات، فالمؤسسات، والعمل الجماعي الذي يحشد الطاقات والجهود قدرته على الأداء والإنجاز أكبر من جهود الأفراد، والجمعيات والمؤسسات تؤمن الإستمرارية، وبروح العمل الفريقي تستطيع مسيرة ترسيخ الوحدة ومقاومة كل فتنة أو انقسام أن تتواصل في مرحلة يعمل فيها الأعداء الصهيوأمريكان وحلفاؤهم لشرق أوسطية مؤداها تفتيت الأمة، وبذلك تضعف القوى ويتمكنون من التسلط والإستبداد بكل مقدرات الأمة.

والمؤسسات المعنية بهذا الكلام هي كل المؤسسات الرسمية والأهلية غير الحكومية. وهذه أبرز المهام المطلوبة مؤسسياً من أجل التقريب:

١- تفعيل عمل المجامع الفقهية، ومجامع البحوث الإسلامية، ومجامع ومؤسسات التقريب بين المذاهب الإسلامية، وتفعيل مؤتمرات وأنشطة كل المراكز الإسلامية المعنية على أن يكون الحوار صريحاً، والطروحات شفافة بعيداً عن المجاملات، والتعامل من وراء أقنعة. وأبرز الجهود يجب أن ترعاها منظمة المؤتمر الإسلامي من خلال مجمع الفقه الإسلامي الدولي، ومن خلال الإيسيسكو وما طرحته في إصدارها المعنون: "استراتيجية التقريب بين المذاهب الإسلامية"، التي تم إقرارها أواخر العام ٢٠٠٣ خلال مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية في طهران.

٢- أن تعمل المؤسسات التعليمية كافة على إدراج ثقافة الوحدة والتلاقي والتقريب في مناهجها ومقرراتها الدراسية لنشر هذه الثقافة بديلاً من الطرح القائم على

الطرفية والتوتير والإنقسام. وأن يكون الطرح نفسه على المنابر كلها وأولها منبر الجمعة. أضف الى ذلك وسائل الإعلام وضبط ما تطرحه.

٣- أن تعتمد الكليات والمعاهد الدينية تدريس المذاهب جميعاً، وأن تنقي التاريخ الذي تلقيه على طلابها من الشوائب. هذا مع تبادل الأساتذة والمحاضرين، وتبادل الكتب والمقررات الجامعية، وتبادل الزيارات الهادفة التي يتفاعل فيها الطلاب وتتسنى لهم فرص الحوارات الإيجابية.

٤- واجب المؤسسات التعليمية، والكشفية، والمؤسسات الأهلية بما في ذلك مؤسسات التمكين الإجتماعي، ومؤسسات الرعاية أن تقيم المخيمات ومعسكرات الأنشطة المشتركة التي يقوم فيها عمل فريقي بيئي وصحي وخدمي وما يشبه ذلك.

٥- إقامة مراكز بحوث يشترك فيها علماء من أكثر من مذهب، ومن أكثر من اختصاص للتصدي المشترك في معالجة النوازل كي تكون الرؤية شاملة وكلية، بعد ذلك تكون في طياتها جزئيات تعني كل مذهب.

٦- أن يتصدى مجموعة من علماء الحديث لجمع المتون الواحدة من كتب السنن المعتمدة عند كل المذاهب، وقد اطلعت على الجهد الذي يقوم به "المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية" في طهران على هذا الصعيد، ولكن ما حصل هو جمع للأحاديث فقط مع التوثيق، والخطوة التالية المطلوبة هي المقارنة للوصول الى متون حديثية مشتركة هي تلك التي نقلت من خلال الصحابة وآل البيت وبالتالي تكون عندها مقبولة عند الجميع.

هذه بعض الإقتراحات وهي قابلة للزيادة أو التعديل، ولكنها وجهة نظر تفتح مع مثيلاتها الطريق من أجل الوحدة والتقريب التزاماً بأمر الله تعالى: "وتعاونوا على البر والتقوى".